في اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة

الجهة التي قامت بالتوثيق : الشبكة السورية لحقوق الإنسان

في اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة ماهو حال العنف ضد المرأة في سورية ؟
قرابة 11 ألف امرأه قتلت و 7500 حالة عنف جنسي و 2.1 مليون امرأه نازحه داخليا و 1.1 مليون امرأه لاجئة

مقدمة التقرير :

على الرغم من وجود عدد كبير من القوانين و التشريعات التي تخص المرأة و تعطيها رعاية خاصة و تجرم بشدة العنف الممارس ضدها ، إلا أنها مازالت حتى اللحظة بعيدة كل البعد من الزام تطبيقها على أرض الوقائع ، و تكشف الحقائق و الأرقام في سورية عن حجم مرعب للانتهاكات المنهجية المتعمدة الواسعة النطاق التي ارتكبتها القوات الحكومية بحق المرأة السورية من اغتصاب و اعتقال و تعذيب و إعدام ميداني وصل إلى درجة الذبح بالسكين في كثير من الحالات .

هذا عدا عما تعانيه المرأه في سورية من فقدان لابن أو زوج أو أخ كونه مقتولا أو معتقلا أو مختفيا و هذا يضاعف عليها الأعباء المادية و المعنوية أضعاف مضاعفه و يهدد المجتمع السوري بالانهيار و التفكك الكامل.
و تشير تقديرات الشبكة السورية لحقوق الإنسان إلى تجاوز أعداد النساء الذين نزحوا في داخل سورية حاجز ال 2 مليون و يشكل العنف الجنسي و فقدان الرجل المعيل السبب الرئيسي وراء ذلك.
يقول فضل عبد الغني مؤسس و مدير الشبكة السورية لحقوق الإنسان : " إن عمليات العنف التي مورست بحق المرأة السورية كانت الأشد قسوة و فظاعه في التاريخ المعاصر و هي تعتبر جرائم ضد الإنسانية و جرائم حرب سوف يكون لها انعكاساتها الكارثية على بنية الأسرة السورية "

إحدى النماذج الكثيرة للناشطت السورية الناشطة سوزان السقا (29عاما) :

سوزان عملت في المجال الإغاثي ثم التحقت بدورة تمريض كي تساعد المصابين و الجرحى و بقيت في المشافي الميدانية تعمل بصمت و جهد عظيم لمدة سنه و نصف ، حيث تمكنت المخابرات السورية من كشف هويتها الحقيقية و ملاحقتها و أفراد أسرتها مما اضطرها إلى الهرب إلى دولة مصر، و تركت زوجها و أطفالها الاثنين و قد سارع زوجها إلى تطليقها كي يبعد الضرر المتوقع عليه وعلى أطفاله من أجهزة المخابرات السورية.
سوزان أخبرت الشبكة السورية لحقوق الإنسان حول تجربتها بمرارة كبيرة قائلة "إن مكاني الحقيقي ليس هنا ..أتمنى العودة سريعا ومد يد العون لاهلنا المنكوبين في اي مكان على ارض الوطن"
"لا أتحمل أبدا أن أقف مكتوفه اليدين و أنا أراقب بصمت ما يحدث من مآسي و جرائم بحق أبناء بلدي"

اعداد هائلة من نساء سورية فقدوا أولادهم و أزواجهم و إذا بلغت أعداد الضحايا من المدنيين قرابة ال97 ألف بينهم قرابة ال 12 الف طفل و 11 الف امرأه فإن 74 الف رجل قد قتلوا بينهم اكثر من 25 الف رجل متزوج وبالتالي فإن في سورية مالايقل عن 25 ألف أرمله عدا عن حالات المفقودين و المختفين قسريا و أن هناك 12 الف أم فقدت طفلها .
نشير الى احدى النماذج الكثيرة جدا و هي حالة أم سورية فقدت أولادها السبعة في قرية سعدة بريف دير الزور، حتى أصبح أهالي المنطقة يطلقوان عليها لقب " الخنساء " قتل أولادها الثلاثة دفعة واحدة(باسم ، بسام، وفايز) في قصف للقوات الحكومية على البلدة ، و اعتقل ابنها الأكبر عبد الرحمن و تم تعذيبه حتى الموت وقتل في سجن صيدنايا العسكري، ثم فقدت بقية أولادها في المعارك بين القوات الحكومية و الثوار.
وقد أحرقت القوات الحكومية منزلها و هي تعيش الآن في ظروف نفسية و مادية بالغه في الصعوبة.
وهذه مقابلة معها وهي تروي فيه كيف فقدت ابنائها السبعة.
صورة لام الشهداء وابنائها السبعة.

منهجية الشبكة السورية لحقوق الإنسان في التوثيق والتحقيق :

تعتمد الشبكة السورية لحقوق الإنسان بشكل رئيسي على أعضائها المتواجدين داخل الأراضي السورية بالإضافة إلى المتعاونين معهم بشكل رئيسي و يشكلون مايقارب ال 70 ناشطا خضع معظمهم لدورات تدريبيه في توثيق الانتهاكات ، إضافة إلى المتعاونين معهم .

العنف من قبل الحكومة السورية :

1. القتل و الذبح و الإعدام الميداني
2. العنف الجنسي
3. الاعتقال و التعذيب
4. الاختطاف
5. اتخاذ النساء دروعا بشرية
6. العنف بحق المرأة السورية في دول الجوار

تفاصيل التقرير :

1. القتل و الذبح و الإعدام الميداني :

لم تميز القوات الحكومية في عمليات الإعدام و القتل كون المعتدى عليها رجل أم طفل أم امرأه و الدليل الواضح على ذلك النسبة التي تبلغها النساء من مجموع الضحايا و هي 11 % ، حيث نسجل يوميا في الشبكة السورية لحقوق الإنسان سقوط ضحايا نساء بأنواع متنوعه من القتل ، كالإعدام أو القنص أو الذبح أو القصف ، و قد بلغ اجمالي الضحايا من النساء منذ بداية الربيع في سورية و حتى الآن 10853 بينهن 3614 طفلة ، قتل أكثر من 461 حالة برصاص قناص و القناص يكون على يقين تام بأنه يقتل امرأه .

كما أن من بين الضحايا النساء 29 سيده اعتقلوا و تم تعذيبهم حتى الموت .

الرابط التالي يحتوي على الاسم و الصورة و المكان و التاريخ و الكيفية التي تم فيها القتل و يحتوي على نماذج حتى تاريخ 21/08/2013 و هو يشير إلى المنهجية العالية في الدقة التي تتبعها الشبكة السورية لحقوق الإنسان عبر أعضائها المنتشرين في مختلف المحافظات السورية .

3. العنف الجنسي :

مارست القوات الحكومية عمليات واسعة من العنف الجنسي في عدة محافظات سورية و هذا يوحي بأنها سياسة مركزية فقد تمت المئات من عمليات الاغتصاب في حمص و ريف دمشق و اللاذقية و بانياس و حماة و ادلب و جسر الشغور و دير الزور و درعا إذا مورست عمليات الاغتصاب كجزء من سياسه الدولة ، و الدليل الأكبر على ذلك أنها مورست داخل المعتقلات التي تسيطر عليها القوات الحكومية .

هناك ثلاثه حالات رئيسية حصلت فيها حوادث الاغتصاب :

1. اغتصاب أثناء الاقتحامات و المداهمات
2. اغتصاب بعد الاختطاف
3. اغتصاب داخل المعتقلات

اعتمدت الشبكة السورية لحقوق الإنسان على طرية الاحصاء التقديري في تسجل حالات العنف الجنسي نظرا للصعوبة البالغة في توثيق وتسجيل جميع الحالات ، حيث اعتمدنا فيها على أخذ عينات متنوعة و الاستفسار و تجميع روايات شهود عيان و ضحايا من مختلف المحافظات السورية .

وتشير تقديرات الشبكة السورية لحقوق الإنسان بأن النساء الذين تعرضن لعمليات عنف جنسي قد تجاوزت أعدادهن ال 7500 حالة بينهن 400 حالة لفتيات صغيرات دون سن ال 18 وقد حصل ذلك في حي كرم الزيتون و حي الرفاعي وبابا عمرو في حمص وفي جسر الغشور في ادلب .

من بينهن أيضا مالايقل عن 850 حاله اغتصاب حصلت في داخل الأفرع الأمنيه و المعتقلات ، لكن تبقى حالات الاغتصاب الأكثر انتشارا هي التي حصلت خلال الاقتحامات و المداهمات .

نتج عن عمليات الاغتصاب تلك حالات حمل قسري متعددة .

3. الاعتقال و التعذيب داخل المعتقلات ومايتعلق بهما :

ساهمت المرأة على نحو فعال جدا في الحراك الديمقراطي و وقفت إلى جانب الرجل يدا بيد في مختلف المجالات و قد سعت القوات الحكومية لاخماد صوتها فقامت بعمليات اعتقال لأبرز الناشطات في العمل الإعلامي أو الطبي أو الحقوقي إو الإغاثي كما اعتقلت المئات من النساء بسبب نشاط أزواجهن ، و تعتمد منجية الشبكة السورية لحقوق الإنسان إضافة إلى الأسماء و الصور و تواريخ الاعتقال التي لديها على السؤال التقديري للناجيات من الاعتقال بهدف الحصول على رقم تقريبي لأعداد النساء المعتقلات في ظل التكتم الشديد للنظام السوري و حظر جميع المنظات الحقوقية حول العالم بما فيها لجنة التحقيق المستقله للأمم المتحدة .

و تشير تقديرات الشبكة السورية لحقوق الإنسان إلى اعتقال أكثر من 4500 معتقله لدينا أكثر من 1600 منهن موثقات في سجلات الشبكة و قد قضى منهن 29 امرأه تحت التعذيب كما أشرنا سابقا ، حيث لم تراعي السلطات الحكومية الطبية البشرية لهن بل أخضعتهن لظروف تعذيب شبيه بما يتعرض له الرجال من تعذيب ممنهج .

4. الاختطاف :

انتشرت عمليات خطف النساء من قبل القوات الحكومية بهدف الضغط على أقربائها من أجل تسليم أنفسهم تحت التهديد باغتصابها أو تعذيبها ، و قد ولد هذا ردة فعل قوية لدى الفئه المستهدفة من الشعب السورية فقات بعمليات خطف بهدف اجراء عمليات مبادلة مع القوات الحكومية .

ولاتوجد احصائيات دقيقه لأعداد النساء المعتقلات بسبب التكم الشديد و صعوبة الوصول إلى أغلب الحالات .

5. اتخاذ النساء دروعا بشرية :

استخدمت النساء كدروع بشرية في عدة أماكن في سوريا خلال تنفيذ عمليات الاقتحام لبعض الأحياء أو لغرض الهروب من نيران الاشتباكات

- في حي عشيرة بحمص أجبرت الحكومة السورية النساء على السير أمام قوات الجيش خلال تحرك قوات الجيش ودخوله الحي بحسب أحد أفراد المجموعات المسلحة
- في حي الميدان بمدينة حلب استخدمت سيدة كدرع بشري للاحتماء من القناصة وتبادل النيران بتاريخ 12-1-2013
- في الجبل الوسطاني بريف إدلب رصد استخدام مجموعة من المدنيين وبينهم نساء وأطفال لفك الحصار عن حاجز الضهر 6-10-2012
- وقد وثق الزملاء في منظمة هيومن رايتس ووتش في تقريرها الصادر عام 2013 ذلك وجاء فيه "عرضت القوات الحكومية السورية السكان للخطر إذ أجبرتهم على السير أمام قوات الجيش أثناء عمليات اعتقال وأثناء تحركات القوات وأثناء هجمات على بلدات وقرى. قال شهود من بلدات الجانودية وكفرنبل وكفروما وعين لاروز في محافظة إدلب إنهم رأوا الجيش والشبيحة يجبرون الناس على السير أمامهم أثناء عملية في مارس/آذار لاستعادة مناطق سقطت في يد المعارضة"

6. العنف بحق المرأة السورية في دول الجوار :

تقدر الشبكة السورية لحقوق الإنسان أعداد اللاجئات من النساء بقرابة المليون و مئه ألف ، و إن أبرز المخاطر التي يتعرضون لها تكمن في اجبارهن على العمل أو الزواج في ظل أوضاع معيشيه قاسيه تعيشها الأسرة اللاجئة .

الاستنتاجات النهائية فيما يتعلق بالانتهاكات التي ارتكبتها الحكومة السورية :

1. نلاحظ بأن قوات الأسد ارتكبت مختلف أنواع الجرائم بحق المرأه السورية من قتل خارج نطاق القانون و اغتصاب و اعتقال و تعذيب وتهجير على نحو ممنهج و واسع النطاق فهي تعتبر جرائم ضد الإنسانية في جميع تلك الجرائم حيث تحققت فيها كافة الأركان و الاشتراطات.
2. ارتكتب قوات الأسد كافة تلك الجرائم في ظل نزاع مسلح غير دولي و على نحو واسع جدا فهي تعتبر بذلك جرائم حرب.
3. انتهكت الحكومة السورية العديد من قواعد القانون الدولي الإنساني في قتل المدنيين وتعمد استهدافهم وفي التعذيب و الاغتصاب و التهجير.

المعارضة المسلحة :

قتل على يد فصائل من المعارضة المسلحة 11 سيدة و ذلك أثناء عمليات القصف و الاشتباكات مع القوات النظامية للاطلاع على كافة التفاصيل الرجاء الدخول الى الرابط التالي.

لم نسجل أية تقارير عن عمليات اغتصاب أو غيره من أشكال الاعتداء الجنسي التي يرتكبها أعضاء الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة.

كان أكثر انتهاك قامت به مجموعات المعارضة المسلحة هو موضوع الخطف و الذي كان في كثير من الأحيان بهدف عمليات تبادل من خطف و خطف متبادل ولم نسجل عمليات تعذيب موثقه لنساء مخطوفات من قبل المعارضة المسلحة.

الاستنتاجات بحق المعارضة المسلحة :

إن عمليات الخطف هذه قد بقيت محدودة و فردية ولكن من ناحية أخرى يتوجب على المعارضة السورية متابعة و ملاحقة المتورطين بأعمال الخطف التي تخالف القانون الدولي الإنساني الذي يحكم النزاع الدائر حاليا.

توصياتنا :

مجلس حقوق الإنسان :

1. ايلاء اهتماما و جدية أكبر في التعامل مع العنف الجنسي و التي تعبر من أبشع أنواع الجرائم على الإطلاق.
2. مطالبة مجلس الأمن والمؤسسات الدولية المعنية بتحمل مسؤولياتها في هذه المسألة بالغة الخطورة.
3. الضغط على الحكومة السورية من أجل وقف عمليات الاغتصاب وفتح تحقيقات دولية حول مرتكبي تلك الجرائم.
4. تحميل حلفاء و داعمي الحكومة السورية - روسيا وإيران والصين - المسؤولية المادية والأخلاقية عن تجاوزات النظام في هذا المضمار.
5. تشكيل لجان مختصة لمتابعة أحوال ضحايا الاغتصاب و التخفيف عنهم و رعايتهم ماديا و معنويا.
6. تشكيل لجان رعاية لتقديم الدعم المعنوي و النفسي لتأهيل الضحايا.

مجلس الأمن :

1. اتخاذ قرار باحاله كافة المتورطين و المجرمين إلى محكمة الجنايات الدولية.
2. تحذير الحكومة السورية من تداعيات استخدام الاغتصاب على استقرار السلم الأهلي والتعايش المشترك بين أبناء المجتمع الواحد.

الجامعة العربية :

1. الطلب من مجلس حقوق الإنسان والأمم المتحدة من إعطاء هذه القضية الخطيرة حقها من الاهتمام والمتابعة.
2. الضغط السياسي والدبلوماسي على حلفاء الحكومة السورية الرئيسيين - روسيا وإيران والصين - لمنعهم من الاستمرار في توفير الغطاء و الحماية الدولية و الساسية لكافة الجرائم المرتكبة بحق الشعب السوري وتحميلهم المسؤولية الأخلاقية والمادية عن كافة تجاوزات الحكومة السورية.
3. الاهتمام الجدي و البالغ بهذه القضية و وضعها في دائرة العناية و المتابعة الدائمه و محاولة الاهتمام ورعاية ضحايا الاغتصاب
4. تشكيل لجان مختصة لمتابعة أحوال ضحايا الاغتصاب و التخفيف عنهم و رعايتهم ماديا و معنويا.
5. تشكيل لجان رعاية لتقديم الدعم المعنوي و النفسي لتأهيل الضحايا.

Syrian Network For Human Rights
الشبكة السورية لحقوق الإنسان